خلال استبيان لخبراء التوظيف والموظفين العاملين عبر منطقة الشرق الأوسط

«بيت.كوم»: شبكة الإنترنت سهلت عملية توظيف المرشحين في المناصب الإدارية

كشف استبيان «ممارسات التوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي أجراه موقع بيت.كوم، والذي شارك فيه العديد من خبراء التوظيف والموظفين العاملين عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة متنوعة من الأفكار حول التطورات والتغيّرات التي شهدتها عملية التوظيف في عصر التكنولوجيا. ووفقا للاستبيان، برزت مواقع التوظيف عبر الإنترنت كأكثر الوسائل استخدامًا لتوظيف المرشحين في مناصب إدارية وغير إدارية في الشركات في جميع أنحاء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ووافق أكثر من 4 من كل 5 خبراء توظيف في منطقة الخليج أن شبكة الإنترنت قد سهلت عملية توظيف المرشحين في شركاتهم.

ويهدف الاستبيان الذي أجراه بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، بالتعاون مع يوجوف، المنظمة الرائدة المتخصصة بأبحاث السوق عبر الإنترنت، إلى جمع الآراء حول ممارسات التوظيف واتجاهاته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لمساعدة الشركات والباحثين عن عمل على فهم استراتيجيات التوظيف الحالية بشكل أفضل، إضافة إلى تحديد الاتجاهات السائدة في عملية التوظيف ووسائل إيجاد فرص عمل مناسبة.

التوظيف في عصر الإنترنت

أشارت نتائج الاستبيان إلى تزايد استخدام خبراء التوظيف في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي للمصادر الإلكترونية. ويعتبر المشاركون في الاستبيان بمنطقة الخليج أن مواقع التوظيف عبر الإنترنت (25٪) هي المصدر الأكثر فعالية لتوظيف المرشحين في المناصب الإدارية في جميع أنحاء المنطقة، تليها وكالات التوظيف (22٪) ومواقع الشركات الإلكترونية (15٪). أما بالنسبة للمناصب غير الإدارية، تبقى مواقع التوظيف عبر الإنترنت (22٪) الوسيلة الأكثر استخدامًا، تليها وكالات التوظيف (18٪) في حين برزت إحالات الموظفين (17٪) كثالث أكثر مصادر التوظيف فعالية. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم 25٪ من خبراء التوظيف أنظمة تتبع طلبات المرشحين لملء المناصب الإدارية، في حين يستخدمها 22٪ لملء المناصب غير الإدارية.

ووافق أكثر من أربعة من كل خمسة (83٪) من المشاركين في الاستبيان على أن شبكة الإنترنت قد سهلت عملية توظيف المرشحين في المناصب الإدارية، إذ يعتقد حوالي النصف (44٪) أن شبكة الإنترنت قد سهلت بشكل كبير عملية التوظيف لهذه المناصب. وينطبق ذلك أيضا على المرشحين غير الإداريين (85٪)، حيث يقول اثنان من كل خمسة من المشاركين (39٪) أن شبكة الإنترنت قد سهلت بشكل كبير عملية توظيف هؤلاء المرشحين.

وقال سهيل المصري، نائب الرئيس لحلول التوظيف في بيت.كوم: «ليس من المفاجئ أن تحتل مواقع التوظيف مركز الصدارة بين وسائل التوظيف الأكثر تفضيلا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يتوفر على موقع بيت.كوم يوميا أكثر من 10 آلاف فرصة عمل. ونحن نعمل منذ حوالي 20 عاما مع العديد من الشركات الكبيرة والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتمكينها من توظيف أفضل الكفاءات.» وأضاف: «نحن نستمع إلى ملاحظات العملاء ونعمل على تعزيز خدماتنا ومنتجاتنا بشكل مستمر لتحسين كفاءة عملية التوظيف، فالعديد من أصحاب العمل المسجلين على موقعنا يستخدمون كل من أداة البحث عن السير الذاتية لإيجاد أفضل المرشحين ومن ثم يستعينون باختبارات بيت.كوم للتحقق من مهاراتهم. ومن ناحية أخرى، ساهمت مواقع التوظيف عبر الإنترنت في تمكين الباحثين عن عمل ومساعدتهم في البحث عن وظائف بطريقة أكثر فعالية. لذلك، نحن نعمل مع أكثر من 32.000.000 باحث عن عمل و40.000 شركة باستخدام تقنيات توظيف متقدمة لجعل العملية أكثر سهولة وفعالية وأقل استهلاكا للوقت.»

سهيل المصري

مقابلة العمل

برزت مقابلات العمل كالأداة الأكثر استخدامًا في عملية توظيف المرشحين الإداريين وغير الإداريين في منطقة الخليج (70٪ و77٪ على التوالي)، تليها الشهادات الأكاديمية (49٪ و48٪)، والمقابلات الثانية (50٪ و42٪)، واختبارات ما قبل التوظيف (42٪ و45٪).

وبالنسبة لثلاثة أرباع الشركات، تدوم عملية مقابلة كل من المرشحين الإداريين (75٪) وغير الإداريين (71٪) لمدة تصل إلى 30 دقيقة. وفي غالبية الشركات في منطقة الخليج، عادة ما يقابل شخصين أو ثلاثة أشخاص مختلفين المرشحين لكل من المناصب الإدارية (77٪) والمناصب غير الإدارية (72٪).

وكشف الاستبيان أن الانطباعات الأولى تحدث فارقا كبيرًا في مقابلة العمل، إذ يعتقد أكثر من نصف المشاركين في منطقة الخليج أن الانطباعات الأولى مهمة للغاية عند مقابلة المرشحين الإداريين (58٪) وغير الإداريين (55٪)، في حين قال الثلث (33٪ و34٪) أنها مهمة إلى حد ما. من ناحية أخرى، يعتقد حوالي واحد من كل عشرة (9٪ و11٪) أن الانطباعات الأولى لا تهم.

قرار التوظيف

بعد إجراء المقابلات، تحتاج غالبية الشركات في دول الخليج إلى أقل من أربعة أسابيع لاتخاذ قرار التوظيف فيما يتعلق بالمناصب الإدارية (84٪) والمناصب غير الإدارية (89٪)، بينما تحتاج أكثر من النصف (52٪ و58٪ على التوالي) إلى أقل من أسبوعين. بالإضافة إلى ذلك، قال ثلاثة أرباع المشاركين في منطقة الخليج أن عملية التوظيف لكل من المناصب الإدارية (75٪) وغير الإدارية (78٪) يمكن أن تستغرق إلى حد شهرين في شركتهم، في حين يقول الثلث (34٪ و35٪) أن عملية التوظيف تستغرق عادة أقل من شهر واحد.

ووفقا للاستبيان، فإن الطريقة الأكثر شيوعًا لإعلام المرشح بأنه تم اختياره إما لمنصب إداري (63٪) أو لمنصب غير إداري (69٪) يتم عبر الهاتف في منطقة الخليج أو عبر البريد الإلكتروني (69٪ و63٪)، في حين يعتبر البريد الإلكتروني (70٪ و67٪ على التوالي) الطريقة الأكثر شيوعا لإعلام المرشح بأنه تم رفضه للمنصب.

وفيما يتعلق بتحسين عملية التوظيف، يعتقد المشاركون في الاستبيان في المنطقة ممن يبحثون عن مرشحين إداريين أو غير إداريين أنهم بحاجة في الغالب إلى مساعدة إضافية من متخصصين للبحث عن السير الذاتية لأفضل الكفاءات (37٪ و38٪)، وتصفية السير الذاتية (35٪ و38٪)، وإجراء مقابلات شخصية مع المرشحين وجها لوجه (34٪ و41٪).

عملية التوظيف من وجهة نظر الباحثين عن عمل

قدم الاستبيان بعض المعلومات حول عملية التوظيف من منظور الباحثين عن عمل، إذ وُجد أن المهنيين الذين يعملون حاليا في منطقة الخليج أنهم كانوا حريصين على استخدام الأدوات الإلكترونية لإيجاد فرص العمل، حيث أنشأ حوالي ثلثي المشاركين في الاستبيان (64٪) سير ذاتية وملفات شخصية لهم على مواقع التوظيف الرائدة عبر الإنترنت خلال آخر عملية بحث لهم، في حين استخدم اثنان من كل خمسة (40٪) رسالة تعريفية، واستعان ربع الباحثين عن عمل (26٪) بخدمة كتابة السيرة الذاتية المهنية.

أما خلال رحلتهم في البحث عن وظائف، فقد أجرى 3 من كل 5 (61٪) من المشاركين في الاستبيان ما يصل إلى ثلاث مقابلات مختلفة قبل إيجاد وظيفتهم الحالية، بينما أجرى 29٪ أربع مقابلات أو أكثر.

ووجد أكثر من نصف المشاركين من المنطقة (58٪) وظائفهم الحالية في غضون ثلاثة أشهر، بينما وجد واحد من كل 5 (18٪) وظائفهم في أقل من شهر واحد، في حين وجدها 2 من كل 5 (41٪) من المشاركين بعد أكثر من ثلاثة أشهر من البحث.

ومن جانبها، قالت نهال جبوري، رئيسة قسم الأبحاث في يوجوف: «إن استبيان ممارسات التوظيف يسلط الضوء على التقنيات والأدوات المستخدمة حاليا لتوظيف الكفاءات، فمن خلال تزويد الشركات بمعلومات أكثر حول عملية التوظيف، ستتمكن من اتباع أكثر الأساليب فعالية. من ناحية أخرى، سيتمكن الباحثون عن عمل أيضا من تحسين عملية بحثهم عن عمل عبر استخدام الأدوات المتوفرة لهم.» تم جمع بيانات استبيان بيت.كوم حول «ممارسات التوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، عبر الإنترنت، خلال الفترة من 14 مارس وحتى 26 أبريل 2018، بمشاركة 2.491 شخصًا من الإمارات، والسعودية، والكويت، وعمان، وقطر، والبحرين، ولبنان، والأردن، والعراق، وفلسطين، وسوريا، ومصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، والسودان وباكستان.

نمو الناتج المحلي الإجمالي يقترب من نسبة 1 في المئة

«ساكسو بنك»: أوساط مستثمري القطاع الخاص في إيطاليا تعيش حالة من الهلع

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لكريستوفر ديمبك، رئيس قسم التحليلات الشاملة لدى "ساكسو بنك"، أن الاقتصاد الإيطالي يشهد تباطؤا ملحوظا، إذ يتجه الناقع الائتماني، مؤشر الاقتصاد الكلي الرئيسي لدينا، نحو مستوى ناقص 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى يصل إليه منذ عام 2013. وبالرغم من السياسة النقدية الميسرة التي ينتهجها البنك المركزي الأوروبي، لم تتمكن إيطاليا من العودة إلى المسار الصحيح. ومن المتوقع أن يقترب نمو الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 1% خلال الأعوام القادمة، الأمر الذي يحد بشكل تلقائي من إمكانية تطبيق سياسة مالية توسعية.

ولعل أكثر ما يثير القلق ضمن هذا المشهد هو الظروف النقدية المتدهورة بسرعة بالنسبة لإيطاليا كنتيجة للتكلفة العالمية الأعلى لرأس المال وانخفاض مستويات السيولة. وبالتالي، تحدث هذه الأزمة السياسية والمؤسسية في الوقت الأسوأ على الإطلاق. ويعتمد نموذجنا البسيط لمؤشر الظروف النقدية الخاص بإيطاليا (أدناه) على مجموعة من المتغيرات التي تعكس أسعار الفائدة والنمو المالي وسعر الصرف والتدابير غير التقليدية. ومنذ شهر نوفمبر 2015، تشددت الظروف النقدية بشكل كبير، الأمر الذي يشير إلى تباطؤ دورة الأعمال وارتفاع تكلفة الائتمان في دولة مثقلة بالديون.

وعلى عكس ما كتب هنا وهناك، لا يزال الاقتصاد الإيطالي ضعيفا بشكل ملموس. وكان الائتمان الرخيص قد ساهم بدعم الاقتصاد منذ ظهور الأزمة المالية العالمية، ولكن بشكل أساسي، لا تزال إيطاليا تعاني من غياب القدرة التنافسية. ولم تثبت الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما تلك التي نفذها السيد ماتيو رينزي، أنها ذات جدوى حتى الآن. وتتوضح مسألة غياب القدرة التنافسية بشكل جيد عند دراسة الميزان التجاري مع الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي وتلك التي لا تتمتع بعضويته. وكما هو موضح أدناه، يعتبر تدعيم الميزان التجاري لإيطاليا ناتجا في الغالب عن تعزيز مستويات التجارة مع الدول خارج منطقة اليورو، في حين تكون التغييرات محدودة بدرجة أكبر مع الدول في منطقة اليورو.

كريستوفر ديمبك

وفي حال استعادت إيطاليا القدرة التنافسية، يمكن أن نتوقع بشكل منطقي أن تشهد تقديم إيطاليا لأداء أفضل بكثير داخل منطقة اليورو. وفي الواقع، استفادت إيطاليا – كما هو الحال مع العديد من الدول الضعيفة اقتصاديا في منطقة اليورو (PIIGS – البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان وإسبانيا) – من انخفاض سعر صرف اليورو خلال السنوات الماضية، الأمر الذي أدى لزيادة حجم التجارة، إلا أن الدولة لم تتمكن بالفعل من استعادة القدرة التنافسية على المدى الطويل.

هل تمتلك إيطاليا الرافعة المالية اللازمة لزيادة الإنفاق؟ تتمثل الإجابة القصيرة على هذا السؤال (على نحو واضح) بكلمة لا.

لقد دخلنا في حقبة جديدة من الإنفاق غير المسؤول. ويمتلك جزء كبير من الأحزاب الأكثر شعبية في أوروبا، سواء من أقصى اليسار أو اليمين المتطرف، قواسما مشتركة أكثر من الاختلافات. وغالبا ما تتمثل الجوانب التي تجمع هذه الأحزاب بزيادة الإنفاق العام ومناهضة الرأسمالية والتشكيك بالاتحاد الأوروبي وسياسة مناهضة الهجرة والنزعة التشاركية القوية، وأحيانا النزعة الإقليمية. وتقدم هذه العناصر تفسيرا جيدا للتقارب بين حزب رابطة الشمال وحركة النجوم الخمس. ولا يتمثل السؤال الذي يجب طرحه هنا بما إذا كانت الأسواق مستعدة لتمويل عجز أكبر في إيطاليا، بل بأي ثمن هي مستعدة للقيام بذلك. ونلاحظ أنه في الوقت الذي تستعد خلاله البلاد لتقليص العجز، يبدي المتداولون في السندات اهتماما كافيا لطلب عائد إيجابي تقريبا لامتلاك سندات إيطالية لمدة عامين. واستنادا لأحد السيناريوهات المحافظة (زيادة الإنفاق العام بواقع 75 مليار يورو وانخفاض مؤشر مديري المشتريات PMI واستقرار التضخم وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي)، يمكن أن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لحوالي 135% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، في حين تستند آخر التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى النمو المستمر ومن المتوقع أن يسفر الاعتماد على سياسة نقدية مسؤولة إلى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 107% خلال ذات الفترة الزمنية.

هل يمكن أن يصبح خطر خروج إيطاليا من منطقة اليورو حقيقة واقعية؟ لا، ولكن بدأت حالة من الهلع تسود بين أوساط مستثمري القطاع الخاص وهذا أمر سيء للغاية.

في غضون أقل من شهر، تصاعدت المخاوف التي تحيط بمسألة خروج إيطاليا من منطقة اليورو إلى حد كبير. واستنادا إلى دراسة استطلاعية شملت أكثر من 1000 مستثمر، أظهر مؤشر Sentix لثقة المستثمر صعود احتمالات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي إلى 8.2% بالنسبة للمستثمرين من المؤسسات، وهو ما يزال أدنى بكثير من المستويات التي وصل إليها عام 2012. ومع ذلك، يعتبر الخوف من مغادرة إيطاليا للاتحاد الأوروبي أعلى بكثير بين مستثمري القطاع الخاص. وقد ارتفعت هذه النسبة من 4.8% في شهر أبريل إلى 14.2% في شهر مايو.

ما هي الخطوة التالية بالنسبة لإيطاليا؟

يمكن أن تقوم إيطاليا بإجراء انتخابات مبكرة بتاريخ 9 سبتمبر، وذلك وفقا لأحدث المعلومات. وفي هذه الأثناء، ينبغي تشكيل حكومة تسيير أعمال، ولكن لا يوجد أي تأكيدات تضمن قدرتها على تهدئة الأسواق. وفي حال لم يصدر أي رد رسمي على الحالة الإيطالية من قبل الاتحاد الأوروبي أو البنك المركزي الأوروبي بحلول ذلك الوقت، سيكون الحدث الرئيسي القادم للسوق هو الاجتماع القادم للبنك المركزي الأوروبي يوم 14 يونيو، وفي هذه المناسبة، يجب على البنك المركزي الأوروبي، على الأقل، أن يؤكد على التزامه باحتواء المضاربة على السندات الحكومية (وربما اتخاذ إجراءات ملموسة في حال تدهورت أحوال السوق بصورة سريعة)، وبالرغم من التعقيدات الواضحة التي تحيط بمسألة التقييم، من المؤكد أن اعتبار ما يحدث حاليا في إيطاليا سيغير مسار السياسة النقدية على المدى القصير في منطقة اليورو سابق لأوانه.

وعلى المستوى السياسي، يدعم حزب رابطة الشمال بشكل كبير مسألة إجراء انتخابات مبكرة باعتبار أن الحزب قادر على حصد المزيد من الأصوات والمقاعد البرلمانية. وتظهر الاستطلاعات أن الحزب حصل على الدعم منذ أن حصد 17% من الأصوات في الانتخابات التي تم إجراؤها يوم 4 مارس، وقد تمكن الآن من الوصول إلى 24% من الأصوات. ويمكن لحزب رابطة الشمال وحركة النجوم الخمس اتخاذ القرار لتشكيل ائتلاف يمتلك إمكانية الفوز بأغلبية الأصوات، وفقا للتصريح الصادر يوم أمس عن ألبا سبينوزي، خبيرة الدخل الثابت الإيطالية المقيمة.

ما مدى ارتفاع مخاطر انتقال هذا المسار إلى الدول الأخرى؟ على المدى القصير، تعتبر هذه المخاطر مرتفعة للغاية... إلا أن الدول الضعيفة اقتصاديا في الاتحاد الأوروبي PIIGS (البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان وإسبانيا) تتمتع بنمو وموقع مالي أفضل في الوقت الراهن قياسا بعام 2012.

ولا تعتبر حقيقة استياء الأسواق من المخاطر السياسية بمثابة اكتشاف جديد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع علاوة المخاطر وانتقال محتمل للعدوى إلى القطاع المالي والدول «الضعيفة» الأخرى. وفي الواقع، بدأت تنتشر هذه العدوى في إسبانيا وخارجها. ومع ذلك، لا تزال توقعاتنا تصب في خانة التفاؤل على المدى المتوسط. ولا يوجد أي علاقة بين الحالة الاقتصادية المالية الراهنة لدول PIIGS مع الحالة التي سادت خلال عام 2012، في وقت الأزمة السيادية الأوروبية. ويتلاشى الدافع الائتماني في دول PIIGS. كما هو الحال في معظم الدول الأوروبية، كنتيجة للدافع الائتماني السلبي الصيني وتصاعد النزعة الحمائية، إلا أن نمو هذه الدول وموقعها المالي يعتبر أقوى مما كان عليه قبل خمس سنوات، كما هو موضح في الشكل أدناه.

ولا يعني هذا الأمر أنها محصنة ضد حالة الذعر الدائم. ولكن في حال كانت الأزمة قصيرة الأجل وتعكس بشكل أساسي ارتفاعا مؤقتا على مستوى تفادي المخاطر (كما كان الحال بالنسبة للانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2017)، هناك فرصة كبيرة في أن انتشار العدوى سيكون محدودا للغاية.

«الأنصاري للصرافة» تطلق «مكافآت صيف 2018»

راشد الأنصاري

أعلنت «الأنصاري للصرافة»، الشركة المتخصصة في توفير خدمات صرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن إطلاق النسخة الخامسة من حملتها السنوية «مكافآت صيف 2018»، من 1 يونيو ولغاية 31 يوليو 2018. وستتيح الحملة فرصة الفوز بالعديد من الجوائز أبرزها الجائزة النقدية الكبرى بقيمة مليون درهم إماراتي، بالإضافة إلى فرصة الفوز بسيارة «مرسيدس بنز جي إل اي – كلاس 2018».

وسيحظى ثمانية من عملاء «الأنصاري للصرافة» بفرصة الدخول إلى السحوبات المؤهلة للفوز بجوائز نقدية أخرى تبلغ قيمة كل منها 10.000 درهم خلال فترة الحملة والتي تستمر لمدة شهرين على التوالي. كما سيتمكن أيضا عميل محظوظ من الفوز بجائزة نقدية حصرية بقيمة 10.000 درهم إماراتي، وذلك عند إرسال الأموال من خلال تطبيق الأنصاري للصرافة للهاتف المتحرك أو عبر الموقع الإلكتروني.

وقال راشد علي الأنصاري، مدير عام «الأنصاري للصرافة»: «يسعدنا إطلاق أحدث نسخة من «مكافآت الأنصاري للصرافة - صيف 2018» حيث نتطلع إلى تتويج «المليونير الخامس» هذا العام ونمنح العديد من الجوائز المميزة الأخرى لعملائنا الأوفياء. ونحن على ثقة بأن الحملة ستحظى بإقبال واسع ان شاء الله، في ظل جهودنا المتواصلة لتقديم تجربة فريدة لعملائنا عبر العديد من القنوات المختلفة.» وللتأهل للسحب، يتوجب على كافة العملاء إجراء أي من المعاملات المؤهلة، بما في ذلك تحويل الأموال عبر فروع «الأنصاري للصرافة» المنتشرة داخل الإمارات، أو عن طريق بوابة (eExchange) او من خلال تطبيق الأنصاري للصرافة على الهواتف الذكية، وايضا من خلال معاملات صرف العملات الأجنبية، وشراء شهادات الصكوك الوطنية بمبلغ يزيد عن 1.000 درهم. والقيام بدفع قيمة تذاكر الطيران وبرامج العطلات بالنسبة للمسافرين، وشراء بطاقات الأنصاري للصرافة متعددة العملات «ترافل كارد»، ودفع رسوم التأشيرات السياحية.

ويمكن للعملاء الراغبين في الفوز بسيارة مرسيدس «بنز جي إل اي» – كلاس 2018» الدخول في السحب الإلكتروني الإضافي، عن طريق إجراء معاملة مؤهلة ثانية في غضون سبعة أيام باستخدام الرمز الترويجي الموجود على الإيصال.

كجزء من أنشطته خلال الشهر الكريم

بنك الخليج يشارك الأطفال فرحة القرقيعان

لإدخال البهجة والفرح في نفوس الأطفال المرضى، احتفل بنك الخليج بالقرقيعان من خلال زيارة العديد من المستشفيات وذلك بالتعاون مع الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات (KACCH). من خلال المبادرة، تطوع فريق عمل بنك الخليج لإجراء زيارات لخمس مستشفيات على مدى أسبوع كامل، من ضمنها: مستشفى الأميري، وابن سينا، والفروانية، والجهراء والرازي، قام خلالها بتوزيع أكياس القرقيعان والاحتفال بهذا التقليد مع الأطفال المرضى. كما تخللت الاحتفالات أيضا أنشطة ترفيهية متنوعة مثل التلوين، والرسم على الوجوه، والنقش بالحناء، وتجديل الشعر وغيرها من الأنشطة التي تهدف نحو دعم هؤلاء الأطفال وعائلاتهم معنويا. وبهذه المناسبة صرح أحمد الأمير، مساعد المدير العام لإدارة الاتصالات الخارجية لدى بنك الخليج قائلا: " يلتزم بنك الخليج من خلال برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يتبناه، على ترسيخ دوره وتعزيز مكانته كجزء من نسيج المجتمع الكويتي، واهتمامه بدعم المبادرات والأنشطة الاجتماعية والإنسانية التي تعزز روح المشاركة، والعطاء والتواصل مع كافة شرائح المجتمع وخاصة هؤلاء المرضى الصغار.